1822
UN. ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
6 JUN 1980
RECEIVED
LIBRARY

E
رقم 2660

التوزيع : عـــام
E/ECWA/94/Add.1
١ نيسان/ابريل ١٩٨٠
الاصل : بالانكليزيـــة

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة السابعـــة

١٩-٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٠
بغداد، العراق

البند ١١ من جدول الاعمال المؤقت

التعاون بيـــن البلدان الناميـــة

(متابعة قرار اللجنـــة ٧٠ (٦))

80-3135

المرفق الثالث

الاجتماع الاقليمي الآسيوي للتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية (٧-٥ كانون ثان/يناير ١٩٨٠)

النتائج والتوصيات

ألف - ديباجة

١ - ان الاجتماع الاقليمي الآسيوي يؤكد من جديد ان التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية هو احد العناصر الاساسية لبرنامج العمل الرامي الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

٢ - ان الاجتماع الاقليمي الآسيوي يؤكد من جديد وجوب اعلاء التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية المكان اللائق به ، وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ٣٢/٩٣ ، ضمن استراتيجية عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث . ومن ثم ، يود الاجتماع الاقليمي الآسيوي ان يقترح التأكيد على التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية بوصفه أحد العناصر الرئيسية في هذه الاستراتيجية .

٣ - ان الاجتماع الاقليمي الآسيوي يدرك ان اقامة النظام الشامل للافضليات التجارية (GSTP) ، والتعاون بين الهيئات التجارية الحكومية (STOs) وشركات التسويق المتعددة الجنسيات (MMEs) انما تشكل ادوات اساسية وثيقة الترابط ، ضمن نهج شامل ومتكامل يرمي الى زيادة التجارة والتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية .

باء - المشتركون

٤ - يتعين أن يقتصر الاشتراك في التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية على اعضاء مجموعة السبعة والسبعين . وبالاضافة الى ذلك ، وافق الاجتماع الاقليمي الآسيوي على اشتراك تركيا في برنامج التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ، بما في ذلك الاعمال التحضيرية ، وذلك في اطار المجموعة الاسيوية من مجموعة السبعة والسبعين .

٥ - يتعين افساح المجال امام البلدان النامية المشار اليها في الفقرة الرابعة (٤) للانضمام الى مفاوضات وبرنامج التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية في أي وقت وفي أية مرحلة . ولهذه البلدان ان تشارك في اية فروع يعينها من برنامج التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية تكون واقعة ضمن نطاق اهتماماتها . ويجوز للتجمعات التي تضم هذه البلدان على الصعيد شبه الاقليمية او الاقليمية او المشتركة بين الاقاليم ان تشارك ، بصفتها تلك ، في مفاوضات وبرنامج التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ، في الوقت الذي تستصوب فيه ذلك .

جيم - نظام شامل للافضليات التجارية

أولا - المبادىء والاهداف

١ - ان الاجتماع الاقليمي الآسيوي ، يؤكد القرارات التالية التي اتخذها الاجتماع الوزاري الرابع لمجموعة السبعة والسبعين في أروشا فيما يتعلق باقامة نظام شامل للافضليات التجارية .

"١" ضرورة وضع هدف طويل الاجل يتعلق بنظام شامل للافضليات التجارية ، وذلك على صعيد البلدان النامية ؛

"٢" لا بد من اعطاء الاولوية ، كخطوة أولى في هذا المضمار ، الى تدعيم مشاريع الافضلية الموجودة فعلا على الصعد شبه الاقليمية ، والاقليمية ، والمشتركة بين الاقاليم ، ووصل بعضها ببعض مع توسيع نطاق الترتيبات الثنائية ؛

"٣" ينبغي ان تشكل المبادىء التالية خطوطا توجيهية للعمل المبذول في هذا المضمار :

(أ) ادراك ان نظاما شاملا للافضليات التجارية ، من شأنه ان يشكل أداة رئيسة لتعزيز التجارة والانتاج والعمالة فيما بين البلدان النامية ؛

(ب) التعرف على التعقيدات والصعوبات التي تكتنف ايجاد نظام شامل للافضليات التجارية بما يدعو الى اتخاذ منهج واقعي متدرج في هذا الصدد من جانب جميع الحكومات المعنية ؛

(ج) ينبغي للنظام الشامل للافضليات التجارية ألا يقوم فقط على الامتيازات التقليدية المتعلقة بالتعريفات الجمركية ، بل لا بد ان يترافق تدريجيا مع تدابير اخرى في مجالات الانتاج ، والتسويق ، والمدفوعات ، والتمويل ، والنقل ، فضلا عن شموله لمجال الحواجز غير الجمركية ؛

(د) تدعيم ما هو موجود بالفعل من أفضليات تجارية فيما بين البلدان النامية على الصعيدين الاقليمي وشبه الاقليمي مع استحداث المزيد منها ؛

(هـ) تدعو الحاجة الى ان يقوم النظام الشامل للافضليات التجارية على أساس مبدأ تبادل المزايا بحيث تنتج عنه منافع لجميع المشاركين فيه ، آخذا في الاعتبار المستويات المتباينة من التطور الاقتصادي والصناعي وانماط التجارة ، والنظم التجارية السائدة في كل من البلدان النامية ؛

(و) بالاضافة الى الافضليات التجارية غير التبادلية ، سوف يتطلب الامر اتخاذ قرار بمعاملة فعالة خاصة لمصلحة المنتجات ذات الاهمية التصديرية لاقل البلدان نموا ، والبلدان غير الساحلية والجزرية من البلدان النامية طي ان يتم ذلك على اساس غير تبادلي ؛

(ز) يمكن للتجمعات شبه الاقليمية والاقليمية والمشتركة بين الاقاليم ، اذا ما استنسبت ذلك ، ان تشارك بصفاتها هذه ، في مفاوضات النظام الشامل للافضليات التجارية ؛

(ح) لا بد ان ينفسح مجال النظام الشامل للافضليات التجارية امام مشاركة جميع البلدان النامية المعنية بالامر ؛

(ط) ينبغي ان يقترن انشاء نظام شامل للافضليات التجارية ، بدعم مواز للتجمعات التكاملية شبه الاقليمية ، والاقليمية ، والمشتركة بين الاقاليم ، وهي التي يمكنها القيام بدور بالغ الاهمية في هذا المضمار ؛

(ي) لا بد وان يتكون الترتيب الشامل للافضليات التجارية من مجموعة متجانسة من العناصر وثيقة الترابط ، بما في ذلك عناصر من قبيل اقرار اهداف واضحة الدلالة لزيادة التبادل التجاري ، واتباع تقنيات واصول خاصة في ابرام المفاوضات التفضيلية ، ولدى منح الامتيازات المتعلقة بالقيود والكمية ، وابرام الاتفاقات المتصلة بتدابير التجارة المباشرة ، واستخدام العقود طويلة الاجل ، واللجوء الى المفاوضات القطاعية حسب الاقتضاء ، واعتماد الاحكام المتعلقة بقواعد المنشأ والحماية وغيرها من احكام ترتيبات التجارة التفضيلية . كذلك لا بد ان يتضمن النظام العالمي للافضليات التجارية الوسائل الملائمة ، وامكانات المراجعة المنتظمة متوسطة الاجل بما يتيح تقييم التقدم الذي امكن احرازه ؛

(ك) المنتجات التي تشملها هذه الترتيبات ينبغي ان لا تقتصر فقط على المصنوعات ، وانما تشمل ايضا السلع الاساسية والمنتجات الزراعية سواء كانت خامات او مصنعة ؛

(ل) بالاضافة الى النظام الشامل للافضليات التجارية ، لا بد وان تنظر البلدان النامية في انتهاج جميع الوسائل الاخرى الملائمة لتوسيع التجارة فيما بينها ، بما في ذلك الترتيبات الثنائية ؛

(م) يجب انشاء نظام معلومات تجارية لدعم النظام الشامل للافضليات التجارية .

٧ - يوصي الاجتماع الاقليمي الآسيوي بالتالي :

'١' ان يصبح النظام الشامل للافضليات التجارية بمثابة جهاز رئيسي يعمل ، حسب الاقتضاء ، على تعديل وتعزيز وانشاء المشاريع الصناعية المشتركة ، وزيادة الانتاج وفرص العمالة والتبادل التجاري ، والتعاون على تحسين النقل ولا سيما الشحن ؛

'٢' فيما يتعلق بمفاوضات الافضليات التجارية ، لا بد من اتباع اسلوب مرن في مجال استخدام كل منتج على حدة ، اسلوب شامل او اسلوب قطاعي ، أو الجمع بين الاسلوبين ؛

"٣" لا بد ان توجه قواعد المنشأ بالنسبة للنظام الشامل للافضليات التجارية نحو ما يدعم التنمية من خلال الفائدة التي تعود بها الافضليات على الانتاج الوطني ،وعلى العملية الانمائية في البلدان المشاركة .

ثانيا - التوتيبات المؤسسية

٨ - سوف تتضمن عملية انشاء نظام شامل للافضليات التجارية مرحلة تحضيرية ومرحلة تفاوضية .

٩ - يؤيد الاجتماع الاقليمي الآسيوي تشكيل لجنة مفاوضات بشأن النظام الشامل للافضليات التجارية في اطار مجموعة السبعة والسبعين . ويمكن ان يطلب الى مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ان يقدم دعما لهذه اللجنة فيما يتعلق باعمال امانتها واجتماعاتها ، وذلك على نحو ما نصت عليه بالذات الفقرات ٩ و١٦ و١٧ من قرار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ١٢٧ (٥) .

١٠ - يجوز للجنة التفاوض حول النظام الشامل للافضليات التجارية ان تضع توصياتها فيما يتعلق بالتالي :

(أ) اهداف المفاوضات واصولها الاجرائية وادارتها ؛

(ب) قواعد وانظمة المفاوضات ؛

(ج) الجدول الزمني لبدء المفاوضات والامد الذي تستغرقه والفترة اللازمة للمراجعة ؛

(د) الجهاز او الاجهزة المؤسسية اللازمة لعمليات التفاوض والتنفيذ والمراجعة المتعلقة بالنظام الشامل للافضليات التجارية .

١١ - يجوز خلال المراحل التحضيرية ،وفي سياق مفاوضات النظام الشامل للافضليات التجارية ،ان يقدم ،طبقا لقرار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ١٢٧ (٥) ،الدعم التقني الذي قد يكون مطلوبا ،من قبل كل من امانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ،ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ،ومركز التجارة الدولي ،ومنظمة الاغذية والزراعة ، واللجان الاقتصادية الاقليمية التابعة للامم المتحدة ،وأمانات المنظمات الاقليمية أو شبه الاقليمية ومنظمات التعاون والتكامل الاقتصادية بين البلدان النامية . ومن هنا يدعو الاجتماع الاقليمي الآسيوي الى قيام تنسيق فعال بين المؤسسات لدعم جهود تحضير واجراء مفاوضات النظام الشامل للافضليات التجارية .

١٢ - لا بد ان تقدم الهيئات سالفة الذكر المساعدة لاى بلد نام او اية مجموعة من البلدان النامية* المشاركة في النظام الشامل للافضليات التجارية التي قد تطلب مثل هذه المساعدة .

١٣ - ينظر الاجتماع الاقليمي الآسيوي بعين التقدير الى الدراسات التي اعدها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، التي قدمت مساهمات بناءة في استكشاف وتحديد السبل والامكانيات المؤدية الى انشاء النظام الشامل للافضليات التجارية . ان هذه الدراسات وغيرها من الدراسات التي اعدتها مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة واللجان الاقتصادية الاقليمية وغيرها من المنظمات ، انما توفر المعلومات الاساسية اللازمة للتفاوض ولتطوير المؤسسات والترتيبات المتعلقة بالنظام الشامل للافضليات التجارية .

١٤ - طلب لجنة التفاوض حول النظام الشامل للافضليات التجارية ان تباشر نشاطاتها خلال الربع الثاني من ١٩٨٠ .

دال - التعاون بين الهيئات التجارية الحكومية (STOs)

وافق الاجتماع الاقليمي الآسيوي على التالي :

أولا - التعريف

١٥ - مصطلح " الهيئات التجارية الحكومية " كما يجري استخدامه في هذه الوثيقة يشير بصفة عامة الى جميع المؤسسات القائمة في البلدان النامية التي : (أ) تعمل في مجال التجارة الخارجية كجزء منتظم ومهم من عملياتها ، (ب) تخضع للتوجيهات و/أو السيادة الحكومية .

ثانيا - عقد اجتماعات للهيئات التجارية الحكومية

١٦ - يشجع الاجتماع الاقليمي الآسيوي عقد اجتماعات مفتوحة اقليمية وشبه اقليمية للهيئات الآسيوية التجارية الحكومية قبل ١٩٨١ ، على ان يتم ذلك بمبادرة من قبل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وبعد التشاور مع الحكومات ، وبمساعدة من برنامج الامم المتحدة الانمائي وغيره من الوكالات المختصة في منظومة الامم المتحدة ، شريطة التنسيق مع اتحادات المنتجين المعنية ، بما من شأنه تعزيز التعاون الاقليمي بين الهيئات التجارية الحكومية .

---

* انظر الفقرة ٤ صفحة ١ .

ومن بين البنود التي يمكن النظر فيها في الاجتماعات المذكورة بوصفها مجالات ممكنة للتعاون فيما بين الهيئات التجارية الحكومية ، التسويق المشترك ، والواردات المشتركة ، والتسهيلات المشتركة في مجال التخزين والنقل واعادة الشحن ، والتفتيش المشترك السابق على الشحن ، والعقود طويلة الاجل ، والعقود المتبادلة بين الوكالات ، والمعاملة التفضيلية للشريك التجاري . وعلى هذه الاجتماعات ان تحدد القطاعات التي تحتوي على امكانيات للتوسع التجاري ولغيره من اشكال التعاون بما في ذلك قطاع المواد الغذائية . كما ينبغي ان تنظر تلك الاجتماعات ايضا في الدراسات التي تم الاضطلاع بها في هذه المجالات من قبل أمانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج العمل للتعاون الاقتصادي في ميادين التجارة والصناعة والنقل (APEC/TTI) .

١٧ - يرحب الاجتماع الاقليمي الآسيوي بانعقاد اجتماع مشترك بين الاقاليم للهيئات التجارية الحكومية ، بمبادرة من مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولي والمركز الدولي للمشاريع الصناعية في البلدان النامية* ، وبمساعدة من برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وغيره من الوكالات المعنية في منظومة الامم المتحدة ، على ان يبحث الاجتماع ، في جملة أمور ، المجالات الوارد ذكرها في الفقرة السابقة .

ثالثا - اعداد الدليل

١٨ - ان قيام مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولي باعداد دليل عن الهيئات التجارية الحكومية بالبلدان النامية سيلقى كل ترحيب بوصفه وسيلة مهمة لسد الثغرة القائمة حاليا في المعلومات بين الهيئات التجارية الحكومية للبلدان النامية ، على أن يتم توسيع وتحديث هذا الدليل في فترات منتظمة .

رابعا - التدريب

١٩ - الحاجة الى التدريب ماسة على الصعد الوطنية وشبه الاقليمية والاقليمية ، ولا سيما في حالة الهيئات التجارية الحكومية في أقل البلدان نموا . ومن هنا ، لا بد أن تصمم البرامج الملائمة بطريقة توضح بجلاء المزايا التي تنطوي عليها مشاريع التعاون .

---

* المركز الدولي للمشاريع الصناعية في البلدان النامية (ICPE) مقره في لوبليانا (يوغوسلافيا) .

على أن ترتكز هذه البرامج ، في جملة ما تعرض له ، على : (أ) تقنيات التفاوض على اتفاقات المقايضة ؛ (ب) انشاء نظم معلومات تجارية على الصعيد الوطني تغطي مجال اتجاهات السوق والمعايير الصحية العامة والحواجز غير الجمركية الاخرى ؛ (ج) قنوات التسويق في أسواق التصدير المحتملة ؛ (د) تقنيات تحديد الرتبة والتوحيد القياسي ، ومراقبة الجودة والتعبئة والتغليف ؛ (هـ) تنظيم جميع خدمات الشحن المستأجرة ؛ (و) اختبار مخازن التبريد وغيرها من تسهيلات التخزين .

خامسا - المساعدات التقنية والتعاون التقني بين الهيئات التجارية الحكومية

٢٠ - يجب توفير المساعدات التقنية للهيئات التجارية الحكومية على شكل خدمات يقدمها المستشارون والخبراء الاستشاريون في مجالات التنظيم والادارة المالية ، وتوحيد النظم ، وتحسين التقنيات التجارية ، وعمليات التصدير والاستيراد المشتركة ، على ان تقدم هذه الخدمات من قبل المنظمات الدولية المختصة وكذلك الهيئات التجارية الحكومية التي تكون قد حققت مستوى متقدما من الخبرة في تلك الميادين . ولا بد ان يتوفر تمويل خارجي لعملية تبادل الخبراء بين الهيئات التجارية الحكومية ، كلما كان ذلك ممكنا .

سادسا - الاعلام التجاري

٢١ - يعد انشاء مراكز معلومات تجارية مشتركة على الصعيدين الاقليمي والمشترك بين الاقاليم امرا سابقا لاوانه في هذه المرحلة . ومن هنا ينبغي ان يعالج مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية بمسؤولية تبادل هذه المعلومات من خلال موارده المتاحة بالفعل . على أن الاجتماع الاقليمي الآسيوي يدرك الحاجة الى وجود تبادل منتظم للخبرات بين الاطراف المختلفة .

سابعا - دور وسطاء القطاع الخاص في التجارة بين الهيئات التجارية الحكومية

٢٢ - ينبغي اجراء الدراسات ، بدعم من المنظمات الدولية المختصة ، في المجالات التي تجد فيها البلدان النامية ان من الضروري ان تتعاقد على منتجات واردة من بلدان نامية اخرى ، عن طريق وسطاء يحملون في اسواق البلدان المتقدمة . فاذا ما توافرت في هذه الحالة الكفاءة اللازمة للهيئات التجارية الحكومية بما يمكّنها من القيام بدور هؤلاء الوسطاء ، يلزم طرح المقترحات المتعلقة بالاصول الاجرائية لاسناد هذه المهمة لتلك الهيئات .

ثامنا - تدابير تكميلية

٢٣ - ثمة دور مهم توديه الهيئات الدولية المسؤولة في اقامة وتدعيم التعاون بين الهيئات التجارية الحكومية بالبلدان النامية ، على أن تشمل مهمتها تنسيق وتعزيز التعاون في مجالات النقل البحري ، واتحادات التلكس والبنوك ، والتأمين على الصادرات وترتيبات المدفوعات وغيرها من التسهيلات الخدمية .

تاسعا - دراسات اخرى

٢٤ - لا بد وان تضطلع الوكالات الدولية الملائمة باجراء دراسات الجدوى لمشاريع التعاون التي يصير اقتراحها في الاجتماعات الاقليمية وشبه الاقليمية ، على ان يتم ذلك بقصد تقييم المنافع الحقيقية التي يحتمل ان تعود على الهيئات التجارية الحكومية المشاركة . ويتعين تقديم هذه الدراسات الى الهيئات التجارية الحكومية المعنية من خلال الحكومات التي تنتمي اليها تلك الهيئات بغية النظر فيها ، ومن ثم يصير وضع المشاريع المعتمدة على نحو مفصّل .

عاشرا - مشاريع محددة في آسيا

٢٥ - يتعين أن يتشاور مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية مع عدد مختار من البلدان المتمرسة والوكالات التي تقدم المعونة ومع الحكومات المستفيدة من ذلك ، ولا سيما حكومات أقل البلدان نموا ، بغية تقرير امكانية تعديل الاصول الاجرائية لعمليات الشراء التي تمولها المعونات بما من شأنه زيادة قدرة الهيئات التجارية الحكومية في البلدان المستفيدة على شراء سلع تمولها المعونات من الهيئات التجارية الحكومية في البلدان النامية الاخرى .

٢٦ - ينظر الاجتماع الاقليمي الآسيوي بعين التقدير الى الدراسات التي اجراها مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية لتعزيز التعاون بين عدد من الهيئات التجارية الحكومية في آسيا . وتدعو المجموعة الممثّلة في هذا الاجتماع الهيئات التجارية الحكومية الى النظر بصورة خاصة في مجاميع المنتجات المشار اليها في تلك الدراسات ، والتي روئي بانها تنطوي على امكانات للتعاون (انظر القائمة التوضيحية أدناه) . وفي حالة طرح مقترحات محددة تستحق المزيد من النظر ، فلا بد من تقديمها الى الاجتماعات الاقليمية وشبه الاقليمية للهيئات التجارية الحكومية المشار اليها في الفقرة ١٦ أعلاه .

قائمة توضيحية بالمنتجات التي يعتقد أنها تنطوي على امكانات العمل التعاوني من جانب الهيئات التجارية الحكومية في آسيا

أ - التوسع التجاري بين الهيئات التجارية الحكومية في جنوب وشرق آسيا

المعادن	الاسمنت
المنسوجات القطن	ورق الصحف
القطن الخام	منتجات الحديد والصلب

ب - التعاون بين الهيئات التجارية الحكومية في شبه الجزيرة الهندية في مجال الاستيراد

الزيوت النباتيـــة والبذور الزيتيـــة

ج - التعاون بين الهيئات التجارية الحكومية في شبه الجزيرة الهندية في مجال التصدير

الاغذية المصنوعة والمجهزة	الجلد الجاهز والمصنوعات الجلدية
الشاي المصنع	الخشب المنشور ومنتجات الاخشاب

د - التوسع التجاري بين الهيئات التجارية الحكومية للبلدان العربية في غربي آسيا وشمال افريقيا

الارز	الفول والعدس
السكر	القطن قصير التيله ومتوسط التيله وخيوط غزل القطن
الفول السوداني	

هـ - التوسع التجاري بين الهيئات التجارية الحكومية العربية وبين مثيلاتها في بلدان نامية اخرى

الشـــاي

البـــن

الاسمنت

واو - شركات التسويق المتعددة الجنسيات

أولا - التعريـــف

٢٧ - يرى الاجتماع الاقليمي الآسيوي ان شركات التسويق المتعددة الجنسيات بين البلدان النامية ينبغي ان تفهم على انها الشركات التي تتسم بالخصائص التاليـــة :

(أ) يساهم في رأس مالها استثمارات خاصة و/أو خاصة في بلدين او اكثر مـــن البلدان النامية ؛

(ب) يتمتع فيها اصحاب هذه الاستثمارات بصلاحيات فعالة في صنع قراراتها ؛

(ج) تتم نشاطاتها ضمن اطار التعاون الاقتصادي على نحو ما تعارفت عليـــه الحكومات المعنية ؛

(د) تعنى في الاساس بنشاطات التسويق مع وجود صلات ملائمة بين هـــذه النشاطات وبين غيرها من النشاطات ذات الصلة في مجالات الانتاج والتكنولوجيا والنقـــل وغيرها من الخدمات المعاونة ؛

(هـ) ان يعترف بالطابع الوطني للاستثمار من قبل الحكومة أو المؤسسات الوطنية ذات الصلة . ويرى الاجتماع ان نداء شركات التسويق المتعددة الجنسيات قد يشمل مشاريع الانتاج للتسويق آخذا بعين الاعتبار ما يتوافر من خامات ومهارات تكنولوجية وادارية لزيادة نصيب البلدان النامية في تسويق وتوزيع منتجاتها التصديرية وتوسيع الصادرات غير التقليدية مع زيادة الانتاج وفرص العمالة .

ثانيا - دعم الصادرات الناجمة عن مشاريع التنشيط في القطاعين الخاص والعام

٢٨ - يؤيد الاجتماع اتباع نهج عملي متدرج لدى انشاء شركات التسويق المتعددة الجنسيات .

٢٩ - بالاشارة الى الفرع جيم-٧ (١) من خطة عمل أروشا ، يرى الاجتماع انه ، بصرف النظر عن الاعمال التي قد يجري الاضطلاع بها على الصعيد شبه الاقليمية والاقليمية والمشتركة بين الاقاليم من خلال برنامج منتظم للمفاوضات القطاعية الرامية الى تعزيز شركات التسويق المتعددة الجنسيات ، لا بد من مواصلة الدعم الذي توليه هيئات الامم المتحدة الملائمة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة للصادرات التي تنبثق تلقائيا عن مشاريع التنشيط في القطاعين الخاص والعام (مثل المقترحات النابعة من الهيئات التجارية الحكومية واتحادات المنتجين ومجلس اتحادات المنتجين ، ومشاريع التعاون شبه الاقليمية والاقليمية ، وغرف التجارة والصناعة الاقليمية وشبه الاقليمية ، وغيرها من الهيئات التنشيطية الخاصة والعامة ، الوطنية والمتعددة الجنسيات في البلدان النامية) والتي لا بد من تشجيعها على اقامة شركات تسويق متعددة الجنسيات في القطاعات التي تختص بها .

ثالثا - العمل التنشيطي المباشر

٣٠ - فيما يتعلق بالفرع جيم-٧ (٢) من خطة عمل أروشا الذي يدعو الى عمل تنشيطي مباشر من خلال اجراء دراسات قطاعية وتشجيع انعقاد اجتماعات مفتوحة قطاعية ومتعددة القطاعات تضم المنتجين والمصدّرين بغية تقصي الفرص المتاحة وتعزيز المبادرات الجديدة في مجال اعمال التسويق متعددة الجنسية للسلع التي تحددها أمانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية فضلا عن الحكومات أنفسها ، فان الاجتماع الاقليمي الآسيوي يدرك الحاجة الى عمل يمكن مباشرته في وقت واحد على الصعيدين الاقليمي والمشترك بين الاقاليم . وفي هذا الخصوص يرى الاجتماع وجوب توسيع نطاق المفاوضات الاقليمية القطاعية لتشمل بلدانا نامية اخرى من خارج الاقليم ، اذا ما ثبت ان ذلك ممكن عمليا .

(أ) العمل قصير الاجل على الصعيد الاقليمي

بعد النظر فيما قامت به أمانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية من عملية اختيار للمنتجات ومجموعات المنتجات، وهي الخطية التي يشعر الاجتماع بانها ذات طابع دلالي، يوصي الاجتماع بأن تضطلع امانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، بالتعاون مع المنظمات الدولية المختصة الاخرى وتحت الاشراف العام للمجموعة الآسيوية ضمن مجموعة السبعة والسبعين في جنيف، باجراء الدراسات التفصيلية والقيام بالنشاطات التحضيرية اللازمة لعقد اجتماعات قطاعية خلال ١٩٨١ و١٩٨٢ تضم المستثمرين المحتملين من البلدان النامية الآسيوية، بغية تعزيز مشاريع التصويب متعددة الجنسية في القطاعات التالية :

(١) الخشب الخام والاخشاب ومنتجات الاخشاب بما في ذلك اللب والورق ؛

(٢) المطاط ومنتجات المطاط ؛

(٣) المنتجات البحرية ؛

(٤) التوابل بما في ذلك الفلفل ؛

(٥) النحاس الخام والمصنّع ؛

(٦) الخضروات والفواكه وأصناف الجوز، الزيتية ومجففة ومعلبة ومصنعة ؛

(٧) معدات السكة الحديدية .

ويمكن عند الضرورة ان تقوم المجموعة الآسيوية ضمن مجموعة السبعة والسبعين بتعديل هذه القائمة لدى انعقاد الاجتماع التالي المشترك بين الاقاليم حول التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية المقرر انعقاده بين ١٧ آذار/مارس و ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٠ ؛

(ب) العمل متوسط الاجل على الصعيد الاقليمي

يدعو الاجتماع الى امانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ان تعمل، بالتعاون مع المنظمات ذات الصلة الاقليمية منها والمشتركة بين الاقاليم، على اجراء مسح تفصيلي لامكانيات تحزيز اعمال التصويب المتبع التالية، وحيث يتسنى لاجتماع خبراء المجموعة الآسيوية ضمن مجموعة السبعة والسبعين المقرر انعقاده في ١٩٨١، أن يبت في شأن انسب الخطوات الواجب اتخاذها لبدء عملية المفاوضات . وعلى الدراسة ايضا ان تحلل وضع القطاعات الصناعية التي تحمل بأقل من نفاذيتها، والمنتجات ذات الاهمية الخاصة بالنسبة لاقل البلدان نموا وللبلدان المحرومة من المزايا الجغرافية، على أن تكون هذه القطاعات والمنتجات موضع اهتمام من جانب بلدين او اكثر حتى يتسنى ادراجها في هذه القائمة :

(١) الارز
(٢) الخضروات، الجذور والدرنات
(٣) الشاي
(٤) الاطلنت
(٥) الجلود والمدبوغات والمنتجات الجلدية
(٦) البذور الزيتية والزيوت النباتية
(٧) القطن
(٨) الجوت ومنتجات الجوت
(٩) الحديد
(١٠) المعادن الخسيسة غير الحديدية
(١١) البوكسيت
(١٢) المنغنيز
(١٣) الصلب ومنتجات الصلب
(١٤) النحاس
(١٥) الرصاص
(١٦) الزنك
(١٧) التصدير
(١٨) التنغستن
(١٩) المعدات غير الكهربائية
(٢٠) المعدات الكهربائية المنزلية
(٢١) عربات بدون محركات
(٢٢) المنسوجات والملابس
(٢٣) المصنوعات اليدوية
(٢٤) السلع الكهربائية
(٢٥) الاسمدة
(٢٦) المنتجات الكيماوية
(٢٧) الخضروات والفواكه واصناف الجوز، محفوظة ومصنعة
(٢٨) التصوير
(٢٩) الفرسفات
(٣٠) الحدس
(٣١) الصوف

(ج) الحصول على الصعيد المشترك بين الاقاليم

فيما يتعلق باختيار منتجات او مجموعات من المنتجات بغية فحص الامكانية العملية لاقامة شركات تسويق متعددة الجنسية، عن طريق اجتماعات قطاعية تعقد على الصعيد المشترك بين الاقاليم، يوصي الاجتماع الاقليمي الآسيوي بالقائمة التوضيحية التالية لتطرح على الاجتماعات المشتركة بين الاقاليم والمعنية بالتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية، والمتوقع انعقادها في جنيف بين ١٧ آذار/مارس و ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٠ :

'١' مواد يمكن ان تنتج ضمن اطار الاقاليم الثلاثة

١ - الاسماك وتجهيز الاسماك
٢ - الفواكه وأصناف الجوز، طازجة ومجففة ومحفوظة
٣ - الخضروات الجذرية والدرنات، طازجة ومحفوظة
٤ - الجلود والمدبوغات والمنتجات الجلدية
٥ - زيوت البذرة والزيوت النباتية
٦ - الخشب الخام والاخشاب والمنتجات الخشبية بما في ذلك اللب والورق
٧ - القطن
٨ - خام الحديد
٩ - البوكسيت

١٠ ـ النحاس
١١ ـ التصدير
١٢ ـ معادن خسيسة اخرى غير حديدية
١٣ ـ المنسوجات والملابس
١٤ ـ المصنوعات اليدوية
١٥ ـ الصلب ومنتجات الصلب
١٧ ـ الآلات الكهربائيـــة
١٨ ـ الاجهزة الكهربائية المنزلية
١٩ ـ الاسمدة الخام والمصنعـــة
٢٠ ـ الخضروات واصناف الحبوب والفواكه المحفوظة والمجهزة
٢١ ـ المنتجات الكيماويـــــة
٢٢ ـ السلع الرأسماليـــــة

(٢) المواد التي قد تهم آسيا وامريكا اللاتينية

١ ـ الاعلاف
٢ ـ التبغ الخام والمصنع
٣ ـ الصلب ومنتجات الصلب
٤ ـ الرصـــاص
٥ ـ الزنـــك
٦ ـ التنغستن
٧ ـ الآلات غير الكهربائية
٨ ـ الآلات الكهربائيـــة
٩ ـ المعدات الكهربائية المنزلية

(٣) المواد التي قد تنتج من اهتمام آسيا وافريقيا

١ ـ القمـــاش
٢ ـ التمـــور

رابعا ـ تدبير الواردات وتوفير الخدمات

٣١ ـ بالنظر الى الفقرة الاجرائية رقم ـ ٧ (٣) من خطة عمل أروشا ، يؤكد الاجتماع الاقليمي الآسيوي من جديد أن الامر يحتاج من أمانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ان تعمد الى توسيع نطاق برنامج بعوثها حول شركات التسويق متعددة الجنسيات كيمـــا تشمل تحليلا لفرص انشاء مرافق لمشاريع التسويق ، بما من شأنه تحديد فرص توسيع برنامج العمل المتعلق بشركات التسويق متعددة الجنسيات حتى يشمل هذا النوع من النشاطات .

٣٢- ويطلب الاجتماع ايضا ان يتم تقديم المساعدة التقنية من جانب كل من مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى ، واللجنة الاقتصادية لغربى آسيا وغيرها من المنظمات الدولية المختصة ، بما فى ذلك الدعم المالى من جانب برنامج الامم المتحدة الانمائى وغيره من المصادر - على أن تتدم هذه المساعدة بما يكفل اجراء الدراسات سالفة الذكر ، فضلا عن تنظيم وخدمة الاجتماعات التى يحتمل عقدها على الصعيدين الاقليمى والمشترك بين الاقاليم والرامية الى انشاء شركات تسويق متعددة الجنسيات .

واو - تعزيز التكامل والتعاون الاقتصاديين على الصعيد شبه الاقليمية والاقليمية والمشتركة بين الاقاليم

٣٣- (أ) يؤيد الاجتماع الاقليمى الآسيوى تعزيز الاجهزة الموجودة ضمن مجموعة السبعة والسبعين والمعنية بالمسائل المتصلة بالتعاون الاقتصادى بين البلدان النامية ؛

(ب) تعد التجمعات شبه الاقليمية ، والاقليمية والمشتركة بين الاقاليم من بين أفضل الاجهزة القادرة على مباشرة وتنفيذ برامج التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية .

٣٤- (أ) يرحب الاجتماع الاقليمى الآسيوى بالمبادرة التى اتخذها الرئيس ماركوس رئيس جمهورية الفيليبين باقتراح اقامة هيئة دائمة لمساعدة البلدان النامية بالمنطقة الآسيوية فى قضايا التعاون الاقتصادى فيما بينها ؛

(ب) يقرر الاجتماع الاقليمى الآسيوى ان هذه المسألة تتطلب مزيدا من الدراسة وقد طلب الى المجموعة الآسيوية ضمن مجموعة السبعة والسبعين ان تواليها فى جنيف بحثا متعمقا . كما طلب الى أمانة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية تقديم المساعدة فيما يتعلق بتلك الدراسة ؛

(ج) يطلب الى المجموعة الآسيوية فى جنيف ان تتبع التوصيات المناسبة حول هذه المسألة فى أقرب وقت ممكن ، آخذة فى الحسبان ان أول دورة خاصة للجنة التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية سوف تنعقد فى حزيران/يونيو ١٩٨٠ ، وذلك بغية اتخاذ القرار الضرورى فى هذا الشأن ؛

(د) ينظر الاجتماع الاقليمى الآسيوى بعين التقدير الى العرض الذى قدمته الفيليبين لتقديم دعم مؤسسى مبدئى فى هذا المضمار .

٣٥- يأخذ الاجتماع الاقليمي الآسيوي علما بتقرير فريق العمل التابع لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والمعني بتوسيع التجارة والتفاعل الاقتصادي الاقليمي فيما بين البلدان النامية (TD/B/702) ، ويقرر ارجاء تقييم لمحتويات التقرير في اجتماع تعقده المجموعة الآسيوية في جنيف .

زاي - توصيات عامة حول مسائل اخرى

٣٦- يوصي الاجتماع الاقليمي الآسيوي بان تحمل الاجتماعات المشتركة بين الاقاليم على :

(أ) ان تدعو البلدان المتقدمة ومؤسسات التمويل الدولية المعنية لان تحمل ، في اطار برامجها للمساعدات الثنائية ومتعددة الاطراف ، على تمكين البلدان النامية من المشاركة الفعالة في تنفيذ مشاريعها الثنائية ومتعددة الاطراف التي يتم تمويلها في البلدان النامية ، وذلك من خلال الافادة القصوى من الامكانيات التي تتاح عليها ؛

(ب) أن تدعو ايضا البلدان المتقدمة الى المساهمة في تنفيذ مشاريع التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ولا سيما عن طريق برنامج الامم المتحدة الانمائي .

٣٧- ان الاجتماع الاقليمي الآسيوي ، اذ يدرك ان التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ، هو عنصر مهم في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، من شأنه ان يسهم في تعزيز الاعتماد المتبادل على النفس على صعيد تلك البلدان ، ليقترح ضرورة ان الموقف المشترك الذي ستتوصل اليه الاجتماعات المشتركة بين الاقاليم في جنيف فيما يتعلق بالمسائل المقرر مناقشتها ، بوصفه عنصرا تستند اليه تدابير رسم السياسة العامة الموجهة الى وضع الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة للثمانينات .

٣٨- يتعين ، اذا كان ذلك مناسبا ، ابلاغ اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة للعقد الانمائي الثالث بالموقف المشترك الذي تتخذه البلدان النامية بما يتسنى معه ادراج هذا الموقف ضمن مساهمات مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في اعداد الاستراتيجية المذكورة .

٣٩- يوافق الاجتماع الاقليمي الآسيوي على ان تواصل المجموعة الآسيوية في جنيف التشاور فيما بينها بقصد تسهيل التنسيق والتوثيق بين آراء المجموعات الاقليمية الثلاث حول المسائل موضوع المناقشة في الاجتماعات الاقليمية . وعلى المجموعة الآسيوية في جنيف أن تقدم تقريرا الى المندوبين الذين يحضرون الاجتماعات المشتركة بين الاقاليم . وتحقيقا لذلك ، يقترح الاجتماع الاقليمي الآسيوي بان يلتقي اليومان الاول والثاني من الاجتماعات المشتركة بين الاقاليم لاجراء مشاورات فيما بين اعضاء المجموعات الاقليمية الثلاث على أن تبدأ الاجتماعات المشتركة بين الاقاليم مداولاتها الرسمية ابتداء من اليوم الثالث .

٤٠- يوافق الاجتماع الاقليمي الآسيوي على ان يوصي الاجتماعات المشتركة بين الاقاليم بأن تحيل لجنة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والمعنية بالتعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ، علما بما تتوصل اليه هذه الاجتماعات من نتائج ومقررات واتفاقات و/أو توصيات .